www.althawranews.net

شهدتها العاصمة في 2013م

2778 قضية مرورية نتجت عنها خسائر مادية تجاوزت المليار ريال

قضايا وناس/ وائل شرحة

كشفت الإدارة العامة لشرطة السير بأمانة العاصمة أن عدد المتهمين في ارتكاب حوادث مرورية تسببت في وفاة وإصابة مواطنين والتي شهدتها الأمانة العام الماضي بلغت نحو « 2,778» متهماً.

وأوضح تقرير صادر عن الإدارة العامة لشرطة السير بالعاصمة مصير تلك القضايا: «239» قضية تم إحالتها إلى النيابات المتخصصة, و» 205» قضية ما تزال رهن المتابعة وما يقارب «1327» قضية فصلت فيها إدارة شرطة السير

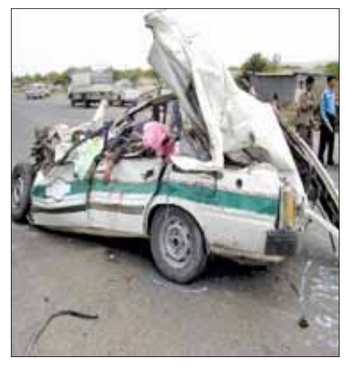

بينما «988» قضية تم حلها والفصل فيه خارج الإدارة بالصلح, و»9» قضايا أحالت إلى مندوب الشرطة و»50» قضية آخر.

وبحسب التقرير, فأن هذه الحوادث تسببت بخسائر مادية هائلة لتعويض أضرار الإصابات والديات والأروش والتي قدرت بـ «1,047,800,000» ريال..

ودعت الإدارة العامة لشرطة سير الأمانة السائقين إلى توخي الحذر أثناء قيادتهم واتباع إجراءات وقوانين السير وكذا المارة أيضاً إلى أخذ الحيطة والحذر أثناء مرورهم أو قطعهم الشوارع خاصة المزدحمة بالسيارة حفاظاً على أرواحهم.

264 قضية مخدرات وإتلاف 2 طن من الحشيش المخدر العام الماضي

تقرير/ محمد العزيزي

تمكنت للأجهزة الأمنية في عدداً المحافظات العام المنصرم من ضبط ما يقارب (1670) كيلو جراماً من الحشيش المخدر بمختلف أنواعها، وعدد (9713) قرصاً مخدراً.

وأشار التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة الداخلية إلى أن محافظة الحديدة احتلت المرتبة الأولى بإجمالي (1134) كيلو غراماً وعدد (6048) قرصاً مخدراً، يليها محافظة (حجة) بإجمالي (463) كيلو غراماً، ثم محافظة (مارب) بإجمالي (43) كجم.. بينما المحافظات الأخرى التي ضبط فيها كميات من المخدرات فهي (حضرموت, مارب, أمانة العاصمة, تعز, إب, المهرة, المحويت).. مشيراً في التقرير إلى أن المحافظات البقية لم تسجل أي مضبوطات مخدرات.

وكشف التقرير ذاته عن عدد قضايا المخدرات التي رصدتها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العام الماضي بلغت (264) قضية مخدرات ضبط فيها عدد (385) متهماً منهم (19) أجانب.. مشيراً إلى أن الإدارة العامة للمخدرات ضبطت خلال الفترة ما يقارب (2) طن و(303) كجم و(818) غراماً من الحشيش المخدر بمختلف أنواعه, بالإضافة إلى مضبوطات (155) كجم من الكوكايين و(2.769) أمبولة بثدين و(400.000) حبة مخدر كبتاجون و(34.807) حبات نوع روش وديزبام.. مشيراً إلى أنه تم إتلاف (2) طن من الحشيش المخدر بمحافظة الحديدة.

إعادة تقسيم العاصمة أمنياً.. طموح يغلبه التخبط

◄ خبراء وأكاديميون يؤكدون: المربعات الأمنية إن طبقت ستحقق إيجابيات في تحقيق الأمن

منذ زمن بعيد وأمانة العاصمة متصدرة ومتحفظة على مكانتها الأولى في عدد وقوع الجريمة بمختلف أنواعها .. خلال العامين الماضيين ارتفعت نسبة وقوع الجريمة وظهرت أنواع جديدة وحديثة على المجتمع اليمني عامة وساكني العاصمة خاصة وبذلك تعددت الأساليب والطرق التي يستخدمها المجرمون في تنفيذ عملياتهم الإرهابية والإجرامية المخالفة للقانون.

وزارة الداخلية سعت جاهدة, كما تقول ويصرح مسؤولوها, لمنع حدوث الجريمة قبل وقوعها, وضبط المتهمين ومعاقبتهم.. إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الطموح المرتقب بشغف من المواطنين.

ومن ذلك المنطلق اجتمع رئيس الجمهورية الأسبوع قبل الماضي بقيادة وزارة الداخلية ووجه بتطوير وتحديث مستوى الأداء الأمني، وإيجاد الآليات والخطط الأمنية الكفيلة بمواجهة الاختلالات الأمنية، والتصدي للأعمال الإرهابية والتخريبية التي تستهدف الأمن والاستقرار.

تحقيق/ وائل شرحة

الوزارة بدورها أعلنت في الأسبوع ذاته عن إعادة تقسيم المناطق والمربعات الأمنية بأمانة العاصمة إلى 12 قسما، وفق أسس وخطط أمنية محكمة, وحددت الوزارة أيضاً الأحد الماضي لبدء تنفيذ الخطة الجديدة على أرض الواقع.. إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث ويتحقق على أرض الواقع.

قسمت أمانة العاصمة أمنياً قبل هذا التقسيم وتحديداً عام 2002م إلى 11 منطقة أمنية, كما يقول مساعد مدير أمن الأمانة لشؤون الأحياء العقيد الدكتور أمين خيران, والذي أشار إلى أن خطة إعادة التقسيم الجديد لم تصلهم بعد من وزارة الداخلية، وأن الأخبار التي قدمت إليهم أن المنطقة الأمنية المستحدثة الجديدة هي عبارة عن فصل منطقة حدة عن السبعين وتحويلهما إلى منطقتين منفصلتين, كل واحدة تعمل في نطاقها بعد أن كانت منطقة واحدة.

وأوضح العقيد خيران بأن ذلك التقسيم سيحقق إيجابيات في تحقيق الأمن والاستقرار وضبط الجريمة, خاصة حين تكون الاختصاصات محددة ويتم توزيع الأعمال بين المناطق بحيث تكون كل منطقة مكلفة ويقع على عاتقها تأمين منطقة محددة وتحقيق الأمن فيها.

وحول الحلول الفعالة لتحقيق الأمن والاستقرار يقول مساعد مدير أمن الأمانة: إن إيجاد الأمن ليس بمهمة سهلة ويقع أمر تحقيقه على المؤسسة الأمنية فحسب, وإنما هو عمل مترابط ولا بد أن يساهم المجتمع كافة مع رجال الأمن ويكون هناك إشراف مجتمعي على الجانب الأمني ويساعد أيضاً في حل المشاكل والظواهر الاجتماعية التي تؤدي إلى تفاقم الأوضاع وتقلق السكينة العامة.

مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم بوزارة الداخلية العميد الدكتور/ عبد المنعم سالم الشيباني يقول: سيكون هناك حزام أمني على الجمهورية بالكامل لتحديد النقاط والمداخل ولا يمكن الحديث عن كل ما ورد في تلك الخطط التي ستحد من الجرائم وتساهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

الدكتور أمين الحذيفي المحلل العسكري والأمني يرى بأن ذلك التقسيم لن يحقق أو يستحدث أي جديد بخصوص تحقيق الأمن, وأن الحديث عنه والاعتماد عليه في إيجاد الأمن والحد من وقوع وإرتكاب الجريمة أمر يعد من الخيال والتغريد خارج مسار الواقع المعيش.

ويرجع الدكتور الحذيفي أسباب الانفلات الأمني وارتفاع نسبة وقوع الجريمة بأمانة العاصمة إلى إهمال وتعطيل وعدم الاهتمام بعقال الحارات وحراس الأحياء الليليين والذين لم يعدون فعالين منذ عامين.

ويتفق الدكتور الحذيفي مع العقيد خيران في أن تحقيق الأمن عمل مرتبط بالمجتمع بشكل عام وأن الجهد الشعبي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق ذلك باعتبار المؤسسة الأمنية في القانون هيئة مدنية نظامية لذا فتحقيق الأمن والاستقرار يقع على عاتق الجميع.

وعن الحلول التي قد تحقق الأمن في أقل وقت وجهد يقول الخبير العسكري والأمني الدكتور أمين الحذيفي: إن إيجاد الأمن والاستقرار مهمة صعبة لكنها ليست مستحيلة ويمكن تحقيقه إذا حظي رجل الأمن باهتمام من قبل وزارة الداخلية ووجد حقه المعنوي والمادي المناسب والكفيل بتلبية متطلبات الحياة له ولأسرته, بالإضافة إلى إبعاد المؤسسة الأمنية عن الحزبية والمحاصصه السياسية ابتداء من قيادتها العليا وصولاً إلى أسفل منتسبيها.

ويضيف الدكتور الحذيفي: ومن الحلول أيضاً استعادة العلاقة الحميمة بين المواطن ورجال الأمن وربط عقال الحارات ومدراء المدارس بأقسام الشرطة برابطة التعاون والتكامل حتى يشكلوا معاً الشرطة المجتمعة وبذلك سيتحقق الأمن أفضل من التقسيم الذي لن يحقق شيئاً.

◄ إيجاد الدعم وتطوير أقسام الشرطة تسهل المحاسبة والمراقبة على الأداء

وعن استعادة ثقة المواطن برجل الأمن يقول مساعد مدير أمن الأمانة لشؤون الأحياء العقيد الدكتور أمين خيران: لا بد من تطوير مراكز الشرطة وإيجاد دعم مالي تشغيلي للمركز أو القسم والذي سيمنع أخذ المبالغ المالية, إذ إن المبلغ المعتمد لكل قسم شرطة كمصاريف تشغيله شهرياً لا تتجاوز الـ "80" ألف ريال.

رئيس الجمهورية خلال افتتاحه المؤتمر الثاني والعشرين لقيادة الداخلية الثلاثاء المنصرم شدد على منع جباية أي مبالغ مالية من أي مواطن يتقدم إلى أقسام الشرطة وإدارات الأمن كأجور مقابل ضبط الغريم أو المعتدي.

وهذا دليل على أن هذا الأمر مساهم وبشكل كبير في الانفلات الأمني الذي تشهده البلاد ويعاني منه المواطنون.

قائد الشرطة الراجلة سابقاً العقيد عبدالغني الوجيه يؤكد على ضرورة العمل وفق قواعد العمل الأمني المحترف, بحيث يكون مركز الشرطة هو المختص بالخطة الأمنية في نطاقه الجغرافي وتنفيذها ويتحمل المسئولية الكاملة تحت شرط المحاسبة عن أي إخفاق (مسئولية بقدر السلطة الممنوحة), كون مراكز الشرطة حالياً لا تملك السيطرة على كل الخدمات الأمنية التي تعمل في نطاقها الجغرافي (مرور, شرطة دوريات الطرق, الشرطة الراجلة, قوات الأمن الخاصة وغيرها من وحدات الشرطة العاملة في نطاقها).

وقال: على وزارة الداخلية أن تنزل الخطط العامة عبر مدراء الأمن وتترك لمراكز وأقسام الشرطة صلاحيات انتهاج الأسلوب الأمثل لتنفيذ تلك الخطط بحسب الطبيعة الجغرافية والظروف المحيطة لأن الخطط الناجحة هي التي ترفع من المختصين في أرض الميدان لأنهم من سيقوم بالتنفيذ والقيادات تصادق عليها ولها التعديل المناسب بحكم الخبرات المتراكمة .

وبحسب العقيد الوجيه, فإن الخطة الأمنية ليست واحدة, لأنها ستحدث كثيراً من الإرباك وتفتح باب تداخل الإختصاص بين الوحدات المنفذة ويكون سبيلا للتواكل فيما بينها.

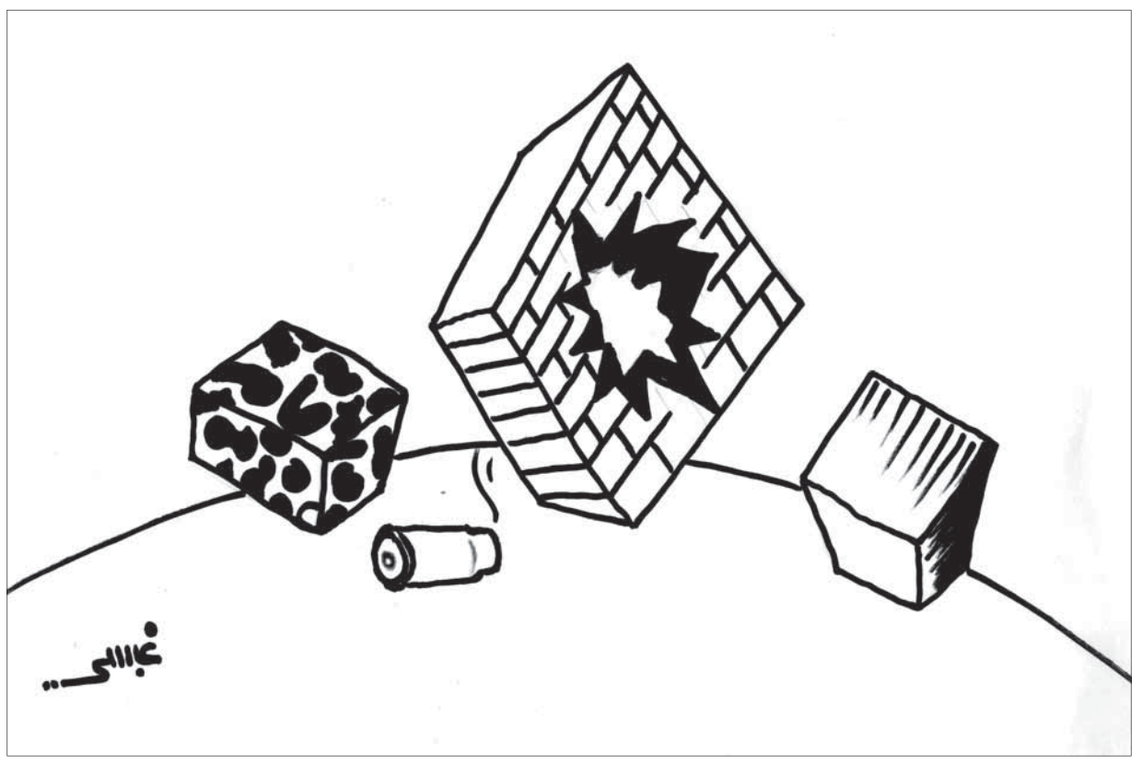

عبدالله علي النويرة

قانون المرور(3)

وقانون المرور الساري المفعول حاليا هو في طريقه إلى التغيير ذلك أنه قد أصبح قديما ولم يعد يواكب المستجدات الحالية حيث مضى عليه ما يقرب من عشرين عاما منذ صدوره وهي فترة طويلة حصلت فيها تغيرات تستدعي إعادة النظر في هذا القانون الذي هو قانون رقم(46)لسنة 1991م خاصة وأنه خرج إلى النور بطريقة توفيقية فهو نتاج دمج قانون المرور الذي كان سائداً في المحافظات الجنوبية قبل عام 90م والذي كان سائداً في المحافظات الشمالية قبل ذلك التاريخ وقد تعرض لتعديلين في عام 2000م وعام 2002م وكانت التعديلات لجزء من القانون وهو الجزء الخاص بالعقوبات والغرامات المقررة على المخالفات وقد كان السبب الرئيسي لذلك التعديل هو أن الغرامات التي كانت مقررة على المخالفات المرورية متناسبة مع سعر الصرف للريال اليمني عام 1991م ولكن هذه الغرامات أصبحت هزيلة في نهاية القرن الماضي بسبب تغير سعر صرف الريال وهذا أستدعى إعادة النظر في قيمة هذه الغرامات حتى تكون ذات فعل رادع للسائقين المستهترين وتلجأ الكثير من الدول إلى موضوع تعديل القوانين بما يتناسب مع متغيرات الحياة اليومية وبما يحقق الغرض من وجود هذه القوانين وكمثال نورد هنا نص أحد مواد القانون رقم (46)لسنة 1991م وهي كما يلي:

مادة (67): مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ريال كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية:-

- قيادة مركبة آلية غير مرخص لها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصتها أو لوحتها المعدنية.
- قيادة مركبة آلية بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تؤهله لقيادتها أو برخصة انتهت مدتها أو تم سحبها أو إيقاف سريانها.
- عدم حمل المركبة للوحات المصروفة لها أو استعمال لوحات معدنية صرفت لمركبة أخرى.
- قيادة مركبة آلية خالية من الكوابح (الفرامل) بنوعيها أو كانت جميع كوابحها أو أحدها غير صالحة للاستعمال وفي جميع الحالات تضاعف العقوبة عند تكرار ذات المخالفة خلال سنة من ارتكابها.

فكما نرى أن العقوبة هي ثلاثمائة ريال فقط وكانت عام 1991م مبلغاً كبيراً ولكنها فقدت قيمتها بعد ذلك مما استدعى تعديلها حتى يكون لها قيمة معنوية رادعة للسائقين. وللحديث بقية.

alnwoirah3@gmail.com

تحدثت عن 182 من الحاصلين على الشهادات الجامعية و12 يحملون شهادات عليا

مصلحة التأهيل والإصلاح تؤكد أن 90 % من نزلائها من الأميين وحملة الشهادة الأساسية

قضايا وناس / معين حنش

كشف التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن مصلحة التأهيل والإصلاح أن إجمالي النزلاء المودعين في بداية العام 2013م بلغ 11010 نزلاء ونزيلات في الإصلاحيات المركزية في عموم الجمهورية البالغ عددها 23 إصلاحية مركزية..

ويوزع التقرير النزلاء المودعين بحسب الوضع القانوني حيث بلغ إجمالي النزلاء المحكومين ممن صدرت بحقهم أحكام قضائية 5178 نزيلا ونزيلة و4445 رهن المحاكمة و2599 سجيناً ما تزال قضاياهم رهن التحقيق و314 نزيلاً ونزيلة بالمصحة النفسية و183 نزلاء ينتظرون الترحيل.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي النزلاء الذكور المودعين بلغ 12720 و258 نزيلة من الإناث وأن عدد النزلاء.. وبلغ إجمالي المودعين العرب 205 نزلاء منهم 198 ذكور و7 إناث .. وبلغ إجمالي النزلاء المودعين الأجانب 382 نزيلاً ونزيلة منهم 366 ذكور و14 إناث .

وبين التقرير أن إجمالي النزلاء المفرجين ضمن حركة الإفراج في الإصلاحيات المركزية ومراكز الحجز الاحتياطي في عموم الجمهورية خلال العام 2013م 24465 نزيلاً ونزيلة.

ويوضح التقرير أن إجمالي النزلاء المحكومين بحسب المستوى التعليمي بلغ 1332 كإجمالي الأميين منها 1295 ذكور و37 إناث..وبلغ إجمالي الحاصلين على الشهادة الأساسية من النزلاء والنزيلات المحكومين هو 2114 نزيلاً ونزيلة منهم 2090 ذكور و24 إناث ..وبلغ إجمالي الحاصلين على الشهادة الثانوية 1457 نزيلاً ونزيلة منهم 1453 ذكور و4 إناث.

وبلغ إجمالي الحاصلين على الشهادة الجامعية 182 نزيلاً ونزيلة منهم 181 ذكور و1 إناث .. وبلغ إجمالي الحاصلين على الشهادة في الدراسات العليا 12 ذكور من النزلاء.

ويصنف التقرير النزلاء المحكومين بحسب الجرائم الواردة والتي توزعت في تهمة الأضرار بمصلحة الدولة وعددهم 13 ونزلاء بتهمة الاختلاس بلغوا 28 و10 بتهمة انتحال شخصية موظف عام و49 بتهمة الاعتداء على موظف عام و1 نزيل محكوم بتهمة شهادة الزور و2 بتهمة تضليل القضاء و64 بتهمة التزوير و16 ذكور بتهمة تزوير محررات رسمية و9 بتهمة تزوير أختام و20 تزوير عملة و19 بتهمة حيازة عملة مزيفة.

و173 بتهمة إيذاء عمدي و59 بتهمة تهديد و334 بتهمة شروع في قتل و1907 إجمالي المحكومين بتهمة قتل منهم 1553 ذكور و24 إناث .. وبلغ إجمالي المحكومين بتهمة قتل عمد 902 نزيل ونزيله منهم 899 ذكور و3 إناث وبلغ إجمالي المحكومين بتهمة قتل خطأ 165 ذكور.

ويضيف التقرير إلى أن إجمالي المحكومين بحسب أنواع الأحكام بلغ 3253 محكومين بأحكام ابتدائية منهم 3208 ذكور و45 إناث وأن المحكومين بأحكام استئنافية 1281 نزيلاً ونزيلة منهم 1266 ذكور و15 إناث وأن المحكومين بأحكام المحكمة العليا بلغ إجمالي 644 نزيلاً ونزيله منهم 633 ذكور و11 إناث.

كما بلغ إجمالي النزلاء المحكومين (السوابق) في العام 2013م 920 نزيلاً ونزيلة كما بلغ إجمالي النزلاء اليمنيين المحكومين السوابق 898 نزيلاً ونزيلة منهم 892 ذكور و6أناث. وبلغ إجمالي النزلاء العرب المحكومين السوابق 20 ذكور.